حين تتحول قواعد النّحو مواضع حجاج

الدكتور: درويش أحمد

مخبر الخطاب الحجاجي

جامعة ابن خلدون ـ تيارت ـ الجزائر

قواعد النّحو قوانين مجرّدة لها لغة خاصّة في ألفاظها ومفاهيمها، اصطلح عليها النّحاة، وبنوا هيكلها لتحتكم إليها شواهد التّركيب، وهي آلة درس ظواهر اللّغة، ووسيلة تعليم لسان العربية، ولهذا تميّزت بميزات النّظرية العلمية كالموضوعية، والشمول والتّماسك، والاقتصاد. لكن... حين تخرج تلك القواعد عن أوصاف النّظر العلمي، كأن تُستعمل في الخيال الشّعري وعواطف الشّعراء يبغون بها استمالة المتلقّي والتّأثير فيه بجعلها حججاً ومواضع إقناع، حينئذٍ سيُكتب لأقوالهم التّميّز والبروز؛ ممّا سيجعلها محلّ نظر في قيمة الاستعمال الجديد، وكيفيات العدول بها من مجالها إلى مجال آخر، ودور كلّ ذلك في الإقناع أو الإمتاع، وهذا الّذي جاءت لأجله هذه الدّراسة.

الكلمات المفتاحية: القاعدة النّحوية، العوامل الحجاجية، المواضع، الإقناع والإمتاع.

When Grammatical Rules turns into Argumentative Themes

Abstract: Grammatical rules are abstract laws which consist of a specific language in its terms and concepts, termed by grammarians, who constructed its structure to be monitored by installation evidence, and that is a mechanism that studies language phenomena, and a means of teaching Arabic tongue. And therefore, it is distinguished by the features of scientific theory such as objectivity, inclusiveness, cohesion, and economics. However, when these rules go beyond the descriptions of scientific considerations, as if it is used in the poetic imagination and the emotions of poets seeking to seduce/persuade the recipient and influence him by making them convincing arguments and topics. So, excellence and prominence will be written to their sayings, which would make it under consideration in the value of the new use, and its modalities to reverse its scope to another area, and the role of all in persuasion and interestingness, this is what this study came for.

Keywords: Grammatical rule, argumentative factors, topics, persuasion, interestingness

---

تاريخ تسليم البحث: 08 جانفي 2018.

تاريخ قبول البحث: 01 جوان 2018.

لم يعد للاختلاف وجود في كون الحجاج مطلبا إنسانيا يمارسه الفرد في تواصله، ومن هذا تأتى له السّري في كلّ خطاب؛ فهو في السياسة والقضاء، والدّين والابداع، والفلسفة والاقتصاد، وغير هذا من العلوم ممّا أهّله، أي الحجاج، أن يكون مقصد نظر العلماء، لكنّ المجالات المعرفية التي عنيت بالتّنظير له وتوسّعت في إبراز آلياته وكيفية اشتغاله دارت في" ثلاثة حقول...البلاغة، المنطق، اللّسانيات"[1] .

لا غرابة في هذه الحقيقة، إذا عُلم بأنّ العناصر المكونة للخطاب هي: البراهين، والأسلوب وترتيب أجزاء الكلام، كما يقول أرسطو[2]، وانشغال العلوم الثلاثة بهذه العناصر متفاوتة بحسب طبيعة بحث كلٍّ منها، فالمقاربة المنطقية مثلا، تتحدّث عن " كائنٍ إحالي خارج الخطاب، يتكون من أشياء وعلاقات، ومن مواقف وآراء ومعايير، تمثّل تيارات أو أنساقا من القيم"[3]، جعلت منه، أي المنطق، خطابا استيعاديا تبريريا يمنهج للفعل الحجاجي، ويرسم كيفيات اشتغاله.

إنّ الإشارة إلى المقاربة المنطقية للحجاج لم نأت بها سدًى، إنّما جاءت لغلبة الظّنّ بإمكانية وجود تساؤلٍ حول علاقة المنطق بالخطاب الحجاجي، وهنا وجب التّمييز بين المنطق الصّوري ببراهينه وإلزامه، وبين المتطق الطّبيعي الّذي هو منطق لغوي" يعتمد على اللّغة الطبيعية، ويتضمّن مجموعة من العمليات الذّهنية والمعرفية التي يمكن أن يبنيها المتكلّم للسّامع في شكل خطاطات تمثّلية منظّمة ليقوم بإعادة بنائها"[4]، كترتيب أجزاء الخطاب، وسبك المقدّمات مع النّتائج تحقيقا لمقبوليتها.

ومنه نقول: إنّ الإقناع لا يتأتّى من الحجج والأدلّة وحدها، ولا من العوامل الحجاجية، وشتى بنيات الإقناع اللّغوية التي انبنى عليها أسلوب الخطاب، إنّما يتأتّى أيضا من حسن ترتيب أجزاء الخطاب؛ حيث المقدّمات تقود إلى النّتائج في وضوحٍ وتناسق لا لبس فيه، والذي من شأنه أسر المتلقّي واستمالته، فيُقبل على المتكلّم مذعنا، يشاركه أفكاره ومواقفه، ويسايره في كيفية ربط فواصل الخطاب ومفاصله.

يتبين ممّا سبق، أنّ تحقيق مزية الإقناع أو التّأثير، تتفاعل فيها بنًى نصية، وأخرى من خارجه، تُوظّف لأجله، وفاعلية هاته لا تقلّ أثراً عن تلك؛ إذ إتقان كيفيات العرض واختيار الأدلّة، وحسن التّمثيل عوامل تخدم وظيفتي الحجاج" الإقناع والتأثير"[5] .

ونحن، إذ نتحدّث في طبيعة المنطق الطبيعي للحجاج، نسير على أثر دارسين كثيرين أكّدوا هذه الحقيقة، يقول الفيلسوف طه عبد الرحمن: "قد تزدوج أساليب الإقناع بأساليب الإمتاع، فتكون إذ ذاك أقدر على التّأثير في اعتقاد المخاطب، وتوجيه سلوكه، ممّا يهبها هذا

الإمتاع من قوة في استحضار الأشياء، ونفوذٍ في إشهادها للمخاطب كأنّه يراها رأي العين"[6]، لما يضفيه الخيال من فسحة على قوانين العقل وأدلّته المجرّدة.

يميز نصّ طه عبد الرّحمن بين وظيفتين مرجوتين من أي خطاب؛ هما الإقناع أو الإمتاع، ولكلٍّ أساليبه وآلياته المعتمدة فيه، ويبدو أنّ لمصطلح (الإمتاع) مرادفا آخر وهو لفظ (التّأثير)، وظّفه الباحث جميل حمداوي حين أراد تحديد الفروق الفاصلة بين تلك الغايتين، فقال: "إنّ التّأثير مرتبط بالعاطفة والوجدان، ويرتبط الإقناع بالعقل والمنطق"[7]، لأنّ المراد منه الإلزام والإذعان، بخلاف التّأثير المرتبط بالاستمالة، وفي كلٍّ لابد من توافر طرق يُؤدى بها فعل الحجاج.

طرق الحجاج وأنواع الحجج:

خصّ منظّرو الدّرس الحجاجي لتقنيات الحجاج وأنواع الحجج فصولا وأبوابا كاملة؛ فهم يتحدّثون عن طريقتي الاتصال والانفصال[8]، ويجعلون تحت كلّ طريقة أنواعا من الحجج؛ ففي طريقة الوصل أو الاتّصال نجد الحجج شبه المنطقية (Arguments quasi-logique)، والحجج المؤسسة على بنية الواقع((Arguments basé sur la structure du réel، والحجج المؤسسة للواقع [9] ((Arguments qui fondent la structure d'un réel)

إذا كانت حجج الوصل(Procédés de liaisons)، وهي المذكورة أعلاه، تسعى لربط غير المترابط في الأصل بحيث يشكّل الربط بينهما وسيلة توضيح أو انسجام تتأكد به النتيجة ويتحقّق التأثير، فإنّ حجج الفصل(Procédés de déssociations) "تقتضي وحدة في المفهوم، يسعى الحجاج إلى كسرها بملاحظة انعدام الانسجام بين العناصر المكونة له، بحمل أعراضه على جوهره، ومحاكمة ظاهره في ضوء حقيقته"[10] ممّا سيحمل المتلّقي على اعتناق الحقيقة والاقتناع بها بعد كشفها وطرح الزيف والتصنّع الّذي كان عالقا بها.

مسافة البحث لا تسمح بعرض وتفصيل آليات الحجاج في الطريقتين المذكورتين، ولذا سنكتفي بهذه الإشارة، وسنعوج على إشكالية هذا البحث المتمثّلة في إبراز فاعلية القواعد النّحوية في الحجاج الخطابي، وعلاقتها بغرضي الإمتاع والإقناع، وننبّه على أنّنا لا نسائل النّحاة في تحاججهم، لأنّ ذاك من صميم نهجهم، إنّما نسائل الشّعراء عن توسّلهم قواعد النّحو وسائل تأثيرٍ في مخاطباتهم، ممّا جعلها مظانّ تميّز وظهور لافت.

ما القاعدة النّحوية؟

قبل أن يستعمل مصطلح (القاعدة) كلفظٍ علمي متخصّص في الدّرس اللّغوي، استعمل النّحاة مصطلحات ك (الأصل) و(الأحكام)، و(القانون)، فقالوا في النّحو بتعاريف منها:

أولا: قال الفاكهي (972هـ) في حدّ النّحو بأنه: "علم بأصول يُعرف بها أحوال الكلم إعرابا وبناء"[11]، ثمّ شرح هذا الحدّ فقال: إنّ النحو" قواعد كلية منطبقة على جزئياتها"[12]، والمعتمَّد في لغة العلوم اللّفظ المفسَّر لا اللّفظ الشّارح المفسِّر، ولفظ(القواعد) جاء شرحا للكلمة العلمية(الأصول).

ثانيا: قال الشريف الجرجاني(816) محدّدا النّحو: "هو قوانين يعرف بها أحوال التّراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها"[13]، واللّفظ ذاته مستعمل عند ابن خلدون(808) الذي يرى في النّحو بأنّه" قوانين لتلك الملكة مطّردة شبه الكليات والقواعد"[14]، ويبقى لفظ(القواعد) للتفسير والشّرح، إذ لم يكن معتمَدا في تلك الفترة.

ثالثا: يقول يحي الشّاوي(1096هـ) في كتابه "ارتقاء السيادة في علم أصول النّحو" بأنّ النحو هو" العلم بالأحكام المستنبطة من أدلّتها التّفصيلية"[15]، والأحكام الجزئية هي القوانين التّفصيلية للأبواب النّحوية؛ كباب الفاعل والمفعول، وباب الجوازم والنواصب ويقابلها الأحكام الإجمالية التي يعنى بدرسها علم أصول النّحو، والتي هي السّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال.

يبدو أنّ اعتماد لفظ(القاعدة) في الدرس النّحوي جاء متأخّرا، وقد عرّفها بعض المحدثين بأنّها " مقولة ثابتة تنطبق على جميع أفراد الجنس وأجزائه التّي تتناولها"[16]، وهذا لا يبتعد عن التّعاريف السّابقة إلا في جزئيتي؛ اعتماد لفظ القاعدة، وجزئية" مقولة ثابتة"، أمّا بقية التّعريف فهو مذكور عند الفاكهي مثلا من قبل.

لم نرد بهذه التّعاريف إحصاء وحصر مرادفات لفظ (القاعدة)، ولم نرد تتبّع شتّى تعاريفها، إنّما كان قصدنا الوقوف على المكونات المشتركة التي تشكلت منها تلك المفاهيم، ممّا سيساعدنا على تحديد خصائص القواعد النّحوية، وننبّه على أنّ تلكم الخصائص ليست مقصد هذه الدراسة، إنما هي وسيلة لدراسة قيمتها الحجاجية، كما سيتّضح لاحقا، واحتراما لمسافة المقال سنكتفي بذكر خصيصتين اثنتين هما: التّجرّد والثّبات.

أ/التّجرّد:

القواعد النحوية مقولات ذهنية مجرّدة، فهي من جهة تجمع أجزاءها المنطبقة عليها، ومن جهة أخرى تتميز بسمة الجمعية؛ أي هي ملك لكلّ أبناء البيئة اللّغوية المتجانسة، فهي وإن سار على منوالها الأفراد، إلاّ أنها ليست مخصوصة بمتكلم منهم دون آخر، وهذا ما يؤدي إلى القول بالخصيصة الثانية؛ ونعني خصيصة الثّبات

ب/ الثبات:

لمّا تميزت القاعدة النّحوية بالتجرّد وسمة الجمعية أدّى ذلك إلى القول بخصيصة الثبات، أي عدم التّغيّر، فهي موجودة مادامت ظواهرها متحقّقة مسموعة، ولهذا قيل فيها: "إن القاعدة قانون عام، يحتكم إليه جميع من وقع تحت متطلباته، وتحرّك في مجاله"[17]، فهي الرّقيب على تعابير الحال والأحوال، وليست من تعابير الحال، ومن ثمّ تأتّى لها القول بارتباطها بظواهرها، ولأجل هذا عبّر عنها القدامى ب (الأصل) و(الأحكام)، و(القانون)، وهي تسميات توحي بالثّبات والدّيمومة وعدم التّغير بتغيّر الأحوال.

تعتبر القواعد النحوية مفاهيم مخصوصة، لها لغة مخصوصة مستعملة في مجال تداولي محدّد، له روّاده وله مريدوه، موضوعه وصف وتعليل كلام الجماعة المسموع، لكن ماذا لو أضحت تلك القواعد من تعابير الحال؟ وماذا لو استعملها المتكلم فقاس مسالك عواطفه على ضوابطها؟ ولنا من ذلك جملة شواهد منها:

الشّاهد الأول: قال المتنبي (354)[18]

إذا كان ما تنويه فعلاً مضارعا   مضى قبل أن تُلقى عليه الجوازم

الشّاهد الثّاني: قال ابن عنين الأنصاري(630) [19]

كأنّي من أخبار إنّ ولم يُجز   لها أحدٌ في النّحو أن يتقدّما

الشّاهد الثّالث:

قال الشاعر محمد الأحضر السّائحي مفتخرا بشهامة الشعب الجزائري[20]:

لم يعترف بسوى الأفعال ثابتة   لا الاسم لا الحرف عاد في تهجينا

سنكتفي بهذه الشّواهد الثّلاثة، وهناك شواهد أخرى سيكون لها مقام خاصّ، والسّؤال الّذي يطرح نفسه في الحال: من أين يتأتّى التّأثير أو الإقناع، وكيف؟

لم تحرج الشواهد المذكورة عن غاية التأثير لأنّ" الحجاج عمل حواري ينهض على فكرة استمالة المتلقي عبر الخطاب"[21]، وهذه هي نقطة تقاطع اتجاهات النّظر في الدّرس الحجاجي؛ إذ وكما يقول أبو بكر العزاوي" لا تواصل من غير حجاج، ولا حجاج من غير تواصل"[22]، ولأجل ذلك يجنح المتكلّم إلى اختيار أنماط تعبيرية معينة تخدم مقاصده، كأن يلجأ إلى التّمثيل، أو الايجاز، أو البديع، أو غير ذلك من عوامل الحجاج وتقنياته.

نعتبر طرق أصحاب الشّواهد المذكورة لنمط النّصّ الشعري واختيارهم له فعلا حجاجيا، لما يتوافر عليه هذا النّمط الأدبي من جمالية تأسر الأسماع، وما فيه من كثافة دلالية تشدّ النّظر، يقول ابن رشيق المسيلي(456): "والشاعر مأخوذ بكلّ علم ... لاتساع الشّعر،

واحتماله كلّ ما حمل من نحو، ولغة، وخبر، وحساب، وفريضة" [23]، إضافة لما يوفره له الوزن من نغمٍ وإيقاع.

ومنه يمكن القول إن مقولة التّأثير أو الإقناع تعتمد على عنصر الاختيار؛ إذ كلّما تميّز النّصّ أو نمط الخطاب كان أكثر إقناعا وأكثر إمتاعا، والنّص الشّعري متميز بنمطه وأسلوبه، ممّا هيّأه أن يكون حمّالاً لخصيصة التّأثير والاستمالة، ومن هذا لا نعجب حين يقال فيه بأنه ديوان العرب، ولا نعجب أيضا حين كُذّب الرّسول، صلّى اللّه عليه وسلّم، ونسب إليه فقال الكفّار إنه شاعر.

لم يكن نمط الخطاب وحده هو سبب تميّز تلك الشّواهد، بل هناك سبب آخر فرّد هذه الأبيات وجعلها بارزة في نصوصها الكلية، وهو تمثّلها بالقواعد النّحوية؛ إذ عدلت بها من ثباتها وتجرّدها، وأنزلتها من دور الرّقيب على تعابير الكلام إلى دور لسان حالات النّفوس، وتوهج العواطف، فما كان مجرّدا صار في الأبيات محسوسا، وما كان موضوعيا صار ذاتيا، وما كان رقيب الكلام صار من الكلام.

أنّ كثافة الطّاقة الحجاجية في أبيات الدّراسة لم تتأتّ من شعرية النّمط الأدبي المنتقى فقط، بل جاءت، أيضا، ممّا وفّرته تقنية العدول الّتي انتهجها الشّعراء، لأنّ "الخطاب وهو يروم انجاز هدف ذي طبيعة مزدوجة [الإقناع، أو التأثير] مضطر إلى توظيف منظومة من الحجج يعدل بها أسلوبيا عن الشّائع المعتاد"[24]، والمعتاد في قواعد النّحو أنها مجرّدة ثابتة لا صلة لها بالعواطف، لأنها قوانين الكلام.

أشرت إلى بروز أبيات الدراسة وتفردها، فهي لافتة للنّظر، واللافت للنّظر دوما محطّ تساؤل؛ إذ تتقوّى به أهداف الخطاب وغاياته الإمتاعية أو الإقناعية، وقد يكون ذاك البروز نكبة عليه ووسيلة دحضه وتكذيبه، "والخطاب النّاجخ هو ما يفترض أو يتوقع حجاجا مضادّاً، فيسعى إلى سدّ المنافذ أمامه، ويجيب على كلّ سؤال قد يطرحه المتلقي"[25]، كقيمة الحجّة ومناسبتها، والشعراء، أصحاب شواهد الدراسة، قد عمدوا إلى اختيار قواعد النّحو حججا بعد العدول بها، فلا بدّ إذاً من التّساؤل عن قيمة ذلك وفاعليته في التّأثير.

القيمة الحجاجية للقاعدة النحوية:

يعتبر البعد الإقناعي ركنا أصيلا في القواعد النّحوية؛ إذ "يتمثّلها النّظام التّركيبي لشواهد اللّغة، وهي معيار يُقاس عليه الكلام"[26]، لكنّ اللغة كائن متفلّت يأبى الحصر والتقيّد بالقوالب الصّورية المجرّدة، ومنه تمكّن عنصر الإقناع في القواعد؛ فهي وسيلة التحاجج إذا تعارضت الأدلّة، وهي أداة توجيه للظواهر اللغوية المسموعة ما تواتر منها، وما شذّ.

لكن.. ما ذكر في الفقرة أعلاه، متعلّق بالمجال العلمي الذي صُنعت فيه تلك القواعد، فهي قوانين موضوعية، بيئة تداولها النّحو والنّحاة، لكن حين تنزاح عن طبيعتها وتوظّف خارج حدودها، كما في الشواهد المذكورة، ستلبس من استعمالها الجديد حلّته، وستُضفي عليه بشيء من خصائصها.

لقد سلف القول بسمة الجمعية التي تتميز بها القواعد النّحوية؛ فإذا كان الكلام فرديا يتصرف فيه صاحبه كيف شاء، فالقواعد ملك للمجتمع اللغوي، ومنه يتأتى لها الشيوع والسلطة، ولعلّ هذا ما جعلها مقصد الشعراء فاعتبروها مواضع حجاج يشترك الكلّ في معرفتها أو التّقيد بها، "ولولا الموضع لما كان ثمّة انسجام بين الحجّة والنتيجة"[27]، لما يتضمنه من قوة استدلالية تخدم شكل الخطاب ومعناه، ولهذا يقال" لا حجاج بدون مواضع"[28].

تعتبر المواضع وسيلة ربط بين الحجج والنّتائج، لكونها" مجموعة من المسلمات والأفكار والمعتقدات المشتركة بين أفراد مجموعة لغوية وبشرية معينة، والكلّ يسلّم بصدقها وصحّتها"[29]، وقواعد النحو حاضرة في كلام الجميع، لكن معرفتها تخصّ فئة معينة، وهم النحاة، والشعراء حين شهروا هذه القواعد استغلوا سمة الجمعية في إخراج تلك القواعد من خصوصيتها ممّا جعلها مقدمات كبرى لا يمكن الخروج عنها، ونمثل ذاك بالصور المنطقية التالية:

الشّاهد الأول:

مقدمة كبرى: يرفع المضارع إذا تجرّد من الناصب أو الجازم[30]

مقدمة صغرى: ما تنويه فعل مضارع

النتيجة: يجب رفعك.

الشّاهد الثّاني:

م – ك: لا يجوز توسط الخبر ولا تقديمه في باب إنّ وأخواتها [31].

م –ص: كأني من أخبار إن.

ن: يجب تأخري

الشّاهد الثّالث:

م – ك: الاسم يدلّ على الثبات والفعل يدلّ على التغير[32]

م - ص: شعب الجزائر يؤمن بالأفعال ثابتة.

ن: شعب الجزائر يؤمن بالتغيير.

إن إمكانية تمثيل هذه الأبيات الشعرية في صورة الكتابات المنطقية لكافٍ دلالةً على قيمة توظيف تلك القواعد مواضع حجاج؛ إذ حُصرت الدلالة وقُيدت، فلا مجال لردّها أو

تكذيبها، ممّا يعني وجود فاعلية الإقناع فيها، ومن جهة أخرى لقد مكّنت القواعد، باعتبارها مواضع حجاج، من دعم العوامل الحجاجية اللسانية المسخرة في تلك الشواهد، لأنها، أي المواضع، "مبادئ عامة تشدّ من أزر العامل وتقوي سلطانه على الملفوظ" (33) بما تضفية من قوة استدلالية.

على الرغم من قيمة الشّرط (الشّاهد1) في تقييد المعاني، وقيمة العامل(كأنّ) في (الشّاهد 2) حيث التّقريب بين صورتين والجمع بينهما في معنى واحد، ومن قيمة عامل الحصر ب(لم ..سوى) و(تتابع النّفي) في (الشّاهد 3)، على الرّغم من وجود تلك العوامل إلا أنّ استعمال قواعد النّحو مواضع حجاج زاد من كثافة فاعلية الإمتاع؛ إذ أضفى على الرّغبة في التّأثير والاستمالة مسحة الإلزام، ممّا قوّى الرّبط بين المقدّمات والنّتائج.

قد يقال إن قواعد النّحو حجج وليست مواضع، لاختصاصها بالنّحو والنّحاة، وفي هذا القول كثير من الصّحّة، لكن الّذي حدا للقول بأنها مواضع حجاج هو طرافة استعمالها؛ حيث أخرجها الشعراء من موضوعية النحو وتجرّد قوانينه إلى ذاتية الشّعر بخياله وعواطفه، ومنه أضحت تلك القواعد من المسلّمات باعتبار حضورها بالفعل في متواليات الكلام، فهي ملكة ومنوال يُحتذى بعبارة ابن خلدون.

إن قولنا بكون تلك القواعد إنّما هي مواضع وليست حججا، كان بسبب " زئبقية الموضع؛ أي صلاحه في مكان ما في زمان ما، وفساده في مكان آخر في زمان آخر" (34)، وهذا ما أكسبه صفة القطعية وقيام الحجج عليه، وتبقى النتيجة معيار اختيار المواضع، وأصحاب الشواهد المدروسة حدّدوا معانيهم واختاروا قواعد النحو لها سندا، ليمنحوها قطعية الدّلالة وحجية التّأثير، وبهذا اجتمع فيها ولها الإقناع والإمتاع.

قد نطيل البحث إذا تقفّينا صور الإمتاع المحقّقة في تلك الشّواهد، لذا سنكتفي في هذا المقام بعرض طبيعة الأدلّة المستعملة لأجله، وسنترك حجاجية البنيات الأسلوبية بعواملها وصرافمها، وتراكيبها لبحث آخر، لأنّه حين تتحول قواعد النّحو إلى مواضع حجاج سيضحى ذاك التّحول إقناعا في خدمة الإمتاع، ومن ثمّ يمسي التّساؤل فيه وعنه من باب الوجوب.

مراجع البحث وإحالاته:

1- النّظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية واللسانية: محمد طروس، دار الثقافة، المغرب، ط 1، 2005 ص13

2- ينظر في حجاج النص الشعري: محمد عبد الباسط عيد، إفريقيا شرق، المغرب، دط، 2013، هامش ص70.

3- النظرية الحجاجية: ص92.

4- من الحجاج إلى البلاغة الجديدة: جميل حمداوي، إفريقيا الشرق، دط، 2014، ص50. وانظر: النظرية الحجاجية: ص93.

5- ينظر من الحجاج إلى البلاغة الجديدة: ص50، 51.

6- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط2، 2002، ص38.

7- من الحجاج إلى البلاغة الجديدة: ص50.

8- في نظرية الحجاج .دراسات وتطبيقات: عبد الله صولة، الشركة التونسية للنشر، تونس، ط1، 2011، ص41.

9- في نظرية الحجاج .دراسات وتطبيقات: عبد الله صولة، ص41.

10- في نظرية الحجاج .ص 42.

11- شرح الحدود النحوية: جمال الدين الفاكهي، تح: محمد ابراهيم، دار النفائس، لبنان، ط1، 1996، ص44.

12- م ن ص ن

13- التعريفات: علي بن محمد الجرجاني، تح: ابراهيم الابياري، دار الكتاب العربي، لبنان، دط، 2002، ص190

14- المقدمة: عبد الرحمان بن خلدون: تح: حجر عاصي، دار مكتبة الهلال، لبنان، د ط، 1988. ص339.

15- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: يحي الشاوي، تح: عبد الرزاق السعدي، دار سعد الدين، مصر، ط2، 2010 ص65.

16- القاعدة النحوية تحليل ونقد: محمود حسن الجاسم، دار الفكر، سوريا، ط1، 2007، ص25.

17- صوتيات التصريف. مكي درار، وبسناسي سعاد: دار أم الكتاب، مستغانم، الجزائر، ط1، 2005، ص127

18-شرح ديوان المتنبي: عبد الرحمن البرقوقي، .دار الكتاب العربي، لبنان، د ط، 1986، ج4 ص98 .

19- ديوان ابن عنين الدمشقي: تح: خليل مردم بك، دار صادر، لبنان، ط2، د ع، ص92..

20-هندسة المستويات الصوتية: مكي درار، دار أم الكتاب، مستغانم، الجزائر، ط2، 2014، ص158.

21- في حجاج النّصّ الشعري: محمد عبد الباسط عيد، إفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2013، ص12.

22- الخطاب والحجاج: أبو بكر العزاوي، مؤسسة الرحاب الحديثة، لبنان، ط1، 2010.، ص12.

23- العمدة في محاسن الشعر وآدابه: حسن بن رشيق القيرواني، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، لبنان، ط 5، 1985، ج1 ص196.

24-في حجاج النّصّ الشعري: (عبد الباسط عيد) ص60.

25-دراسات في الحجاج، قراءة لنصوص مختارة، سامية الدريدي الخسني، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2009، ص46.

26-القاعدة النحوية: ص26.

27-العوامل الحجاجية في اللّغة العربية: عزّ الدين الناجح، مكتبة علاء الدين، تونس، ط1، 2011، ص102.

28- م.ن. ص99.

29-اللّغة والحجاج: أبو بكر العزاوي، مؤسسة الرحاب الخديثة، لبنان، دط، 2009، ص39.

30- قطر الندى وبلّ الصّدى: ص78.

31- ينظر قطر الندى وبل الصدى: جمال الدين بن هشام، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، د ط، م ص234.

32- علوم البلاغة، البيان والمعاني والبديع: أحمد مصطفى المراغي، دار القلم، لبنان، د ط، ص55.

33-العوامل الحجاجية: ص 87.

34-العوامل الحجاجية: ص99.